MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

سلاح المقاومة الإسلامية في لبنان "حزب الله " تحديات قائمة بين محددات قانونية ورهانات سياسية

محمد محمود ابو علي

طالب في مرحلة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية في لبنان – خلدة – قسم الدراسات الاسلامية

mohammadaboali635@gmail.com

استلام البحث:16-09-2025 مراجعة البحث :13-10-2025 قبول البحث:06-11-2025

الملخص

يتناول هذا البحث مسألة سلاح المقاومة "حزب الله" ، بإعتبارها موضع نقاش وإنقسام حاد بين اللبنانيين لذا سيتطرق هذا البحث إلى خفايا هذا الانقسام وجذوره والتي قد تكون عائدة لطبيعة المجتمع اللبناني ذات الهويات الثقافية والتوجهات السياسية المختلفة، وعقدة الخوف من الآخر. . بالإضافة إلى خصوصية النظام السياسي في لبنان القائم على المحاصصة الطائفية وكذلك غياب دور الدولة الراعية لمواطنيها وفي الوقت نفسه ، يلقي هذا البحث الضوء على البيانات القانونية للدولة اللبنانية (دستور الطائف...)، وكذلك البيانات السياسية (خطابات القسم ، البيانات الوزارية ..) . والتي تشير في مضمونها وفي مسارها التاريخي المتغير ، إلى هذا لإنقسام الحاصل. مستنتجين من هذه المعطيات والتي تشير بأن لا مشروعية لسلاح المقاومة إلا إذا حصل إجماع وطني حولها .

الكلمات المفتاحية: الهوية – المقاومة – السلاح – القانون – السياسة – الانقسام – المشروعية – الحصرية.

Abstract:

This research addresses the issue of the “Resistance’s weapon” (Hezbollah’s arms), which has been a subject of debate and sharp division among the Lebanese. The study examines the underlying details and roots of this division, which may stem from the nature of Lebanese society itself, characterized by diverse cultural identities, political orientations, and a persistent fear of the “other.” It also considers the unique characteristics of the Lebanese political system based on sectarian power-sharing, as well as the absence of a state that fully serves and protects its citizens.

At the same time, this research sheds light on the official legal texts of the Lebanese state (such as the Taif Constitution), in addition to political statements (presidential inaugural speeches, ministerial policy statements, etc.). The content and historical evolution of these documents reflect and reinforce the existing national division. Based on these observations, the research concludes that the legitimacy of the Resistance’s arms cannot be established unless there is a national consensus regarding it.

Keywords: Identity – Resistance – Weapons – Law – Politics – Division – Legitimacy – Exclusivity.

المقدّمة

تشير الأعراف والقوانين الدولية إلى أنّ لكل دولة حيّزًا جغرافيًا وحدودًا مرسومة ومسجّلة ضمن وثائق دولية لدى هيئة الأمم المتحدة، بما يعني قيام إطار سيادي للدولة على المستويات البرّية والبحرية والجوية، وهو إطارٌ يتوجب احترامه من الدول الأخرى، كما يتوجب على الدولة نفسها إعداد قدراتها لحماية حدودها وسيادتها اعتمادًا على قواها الذاتية. ويرتبط ذلك عادةً بامتلاك ترسانة دفاعية كافية ورادعة تمكّن الدولة من حماية أرضها وشعبها ضمن مقتضيات الأمن الوطني.

وبناءً على هذا التصور، يُعدّ السلاح الذي تحتكره السلطة الشرعية للدولة سلاحًا "مشروعًا" من حيث المبدأ، لكونه يقع ضمن ولاية الدولة وإرادتها. وفي المقابل، يُنظر إلى أي سلاح تمتلكه أفرادٌ أو جماعاتٌ أو تنظيماتٌ خارج سيطرة الدولة وإطارها القانوني باعتباره سلاحًا "غير مشروع" لغياب الخضوع المباشر لسلطة الدولة ومؤسساتها.

وعند إسقاط هذا التوصيف على الحالة اللبنانية المعاصرة، يظهر بوضوح حضور أحزاب وقوى سياسية تمتلك أسلحة داخل الأراضي اللبنانية، وفي مقدمتها "المقاومة الإسلامية (حزب الله)"، وهو ما أثار جدلًا واسعًا في الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية. وقد انصبّ هذا الجدل على محورين متلازمين: محورٍ يتصل بفاعلية السلاح وكفاءته في مواجهة العدو الإسرائيلي من جهة، ومحورٍ آخر يتصل بالمرجعية العقائدية للمقاومة وارتباطها بمبدأ "ولاية الفقيه" من جهة ثانية.

الإشكالية

استنادًا إلى ما تقدّم، وإلى الجدل القائم داخل المجتمع اللبناني حول مسألة المقاومة ودورها ومدى مشروعية سلاحها، يمكن القول إن القضية باتت إشكاليةً قابلة للدراسة والنقاش ضمن حقلَي العلوم السياسية والاجتماعية، وتتجلى أبعادها على النحو الآتي:

ينطلق الانقسام في لبنان من طبيعة مجتمع تعددي متعدد الثقافات، ذي سمة انقسامية انعكست على مقاربة موضوع المقاومة وسلاحها؛ بحيث يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين:

1. **الاتجاه المعارض** :يرى أنّ سلاح حزب الله/سلاح المقاومة غير شرعي لكونه خارج سيطرة الدولة وإرادتها، ويضيف إلى ذلك التخوف من توظيفه في الداخل اللبناني، فضلًا عن اعتباره مرتبطًا بأجندات خارجية، ولا سيما الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. **الاتجاه المؤيد** :يرى أنّ سلاح المقاومة شرعي، بل يتجاوز ذلك إلى اعتباره أداة أسهمت في تحرير أراضٍ لبنانية كان يحتلها العدو الإسرائيلي، ولا سيما في ظل ضعف الدولة اللبنانية وقصور قدراتها الدفاعية (نصر، 2012، ص. 95–96).

سؤال الدراسة المركزي

هل المقاومة في لبنان مشروعة؟ وما معايير تلك الشرعية؟

الفرضيات

- إن الطابع الطائفي للمقاومة يجعل شرعيتها منقوصة.
- إن غياب دور الدولة في تحرير الأرض يعزز من دور المقاومة ويمنحها شرعية.
- إن قرار الدولة بحصرية السلاح يلغي شرعية الجناح العسكري للمقاومة.
- إن الطابع الأيديولوجي/العقائدي للمقاومة وارتباطها بالخارج يلغي شرعيتها في الداخل.
- إن رفع الغطاء السياسي والقانوني عن دور المقاومة في تحرير الأرض even—مع بقاء الاحتلال—يفقدها الشرعية.
- إن الإجماع الوطني حول دور المقاومة في التحرير والدفاع يمنحها الشرعية.

أهداف البحث

- الإضاءة على مسألة وطنية أساسية تُعدّ من عوامل الانقسام الحاد بين اللبنانيين.
- بيان أهمية السلاح في ظل دولة ضعيفة مجاورة لعدو لا يستجيب—بحسب توصيفات شائعة في الأدبيات السياسية— إلا لمنطق القوة.
- تقديم رأي علمي أكاديمي انطلاقًا من المسؤولية الوطنية.
- الإسهام في إغناء المكتبة العلمية بأبحاث تتناول موضوعًا حساسًا ومركبًا.

المناهج العلمية المستخدمة

اعتمد البحث—بما يلائم طبيعته—على مناهج متعددة:

- **المنهج التاريخي–التوثيقي** :لتتبع المعطيات التاريخية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.
- **المنهج الوصفي–التحليلي** :لوصف ظاهرة السلاح وتحليلها بوصفها فكرة محورية ضمن البحث.
- **المنهج المقارن** :لمقارنة المعطيات المستخلصة من القراءات وتحليل الفروق في تفسيرها.

ظاهرة سلاح المقاومة: الأسباب والنشأة

أولًا: الدافع السياسي

1- الهوية الكيانية

تعددت الدراسات التي تناولت هوية الكيان اللبناني وتبلورها منذ العهد العثماني، ثم في مرحلة الانتداب الفرنسي عام 1920، حيث أسهمت السياسات الاستعمارية—المتصلة بالمصالح الاقتصادية والسياسية والميول الثقافية والدينية—في تكريس وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي وفصله عن بلاد الشام (آل عيسى، 2025).

وتعزز هذا المسار أيضًا ضمن سياق مطالبات بعض المرجعيات الدينية والسياسية، ومن بينها ما نُسب إلى البطريرك إلياس الحويك خلال وجوده في باريس، بالاستناد إلى أطروحات "تمايز عرقي وثقافي" بين لبنان وسوريا، بما تزامن مع نضج خطاب "القومية/الكيانية" لدى قطاع من المسيحيين الداعين إلى اعتبار لبنان وطنًا قوميًا لهم، في مقابل مشروع "عروبي وحدوي" تبناه قطاع من المسلمين وطالب بالوحدة مع سوريا (طه، د.ت.، ص. 41–42).

ويمكن اعتبار هذه التوجهات السياسية والعقائدية المتباينة من الطرفين أنها أسست لبدايات أزمة هوية حقيقية للكيان اللبناني، قائمة على انقسامات طائفية ومذهبية وعرقية وثقافية.

وبعد الاستقلال عام 1943، برز "الميثاق الوطني" بوصفه تفاهمًا شفهيًا غير مكتوب بين رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح، متضمنًا أعرافًا ومنطلقات أساسية للنظام السياسي في لبنان (نصر، 2012، ص. 124–125). وقد مثّل هذا الميثاق محاولة لتسوية داخلية: بحيث يتخلى الموارنة عن فكرة "الاستقواء بالحماية الغربية" ولا سيما فرنسا، مقابل الاعتراف بعروبة لبنان، وقبول الطرف الإسلامي بلبنان دولة مستقلة ذات سيادة غير تابعة لسوريا أو غيرها،

مع تثبيت المشاركة في الحكم ضمن أعراف المحاصصة (سلامة وآخرون، 2005، ص. 43؛ شاهين، 2015، ص. 21).

ومن ثم، يمكن فهم الميثاق الوطني بوصفه عقدًا اجتماعيًا ضمنيًا أُبرم لتخفيف التوتر حول هوية الكيان اللبناني، إلا أنّ الطائفية تحولت تدريجيًا إلى أحد أركانه البنيوية، وترسخت في بنية النظام السياسي بوصفها عنوانًا لأزمة داخلية متجددة.

2- النظام السياسي

انطلاقًا من الفكرة الكلاسيكية للعقد الاجتماعي بوصفه تنظيمًا سياسيًا ينظم علاقة الجماعة بالسلطة، يمكن توصيف "العقد الاجتماعي" في لبنان بأنه عقدٌ طائفي تسووي/تحاصصي تشكلت جذوره في مرحلة الانتداب الفرنسي، حيث أُشير إلى قرارات وإجراءات ساعدت على تكريس الاعتراف بالطوائف بوصفها إطار الانتماء السياسي–القانوني، بما عزز استمرارية الطائفية في الدولة (قرم، 1998، ص. 357).

وقد رافق هذا الواقع تكريس أعراف طائفية في توزيع المناصب العليا (رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، رئاسة الحكومة للسنة) بوصفها أعرافًا سياسية أكثر من كونها نصوصًا دستورية، الأمر الذي ساهم في تعميق شعور بعض المكونات بالغبن وعدم تكافؤ الحقوق السياسية (خليفة، 2009، ص. 72؛ السيد حسين، 2014، ص. 24).

وفي سياق نقد الطائفية بوصفها مدخلًا للأزمات، نُسب إلى الإمام موسى الصدر توصيفٌ واضح لخطورتها في الحالة اللبنانية (رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل، د.ت.، ص. 95). كما يرى بعض الباحثين أنّ الانسدادات المتكررة في النظام السياسي تُنتج توترات اجتماعية وعصبيات مغلقة تُهدد الاستقرار (غليون، 2012، ص. 49).

ثانيًا: الدافع الاجتماعي

1-التركيبة الاجتماعية

يوصف المجتمع اللبناني بأنه مجتمع فسيفسائي متنوع يتألف من شرائح اجتماعية متعددة تتوزع ضمن طوائف دينية وجماعات إثنية. وتتوزع الطوائف بين الديانتين الرئيسيتين: الإسلامية والمسيحية. وتشمل الطوائف الإسلامية: السنة والعلويين والشيعة والدروز، وتشمل الطوائف المسيحية: الموارنة والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، إضافة إلى طوائف أخرى أقل عددًا مثل اللاتين والكلدان والسريان والبروتستانت (حبيب، 2014، ص. 38؛ نصر، 2012، ص. 96). كما يشار إلى وجود جماعات إثنية مثل الأرمن والأكراد، وإلى حضور فئات لجأت إلى لبنان نتيجة الحروب والاضطهاد، مثل اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين (نصر، 2012، ص. 96).

2- غياب الدولة الراعية

تقوم العلاقة بين الدولة ومواطنيها—وفق منظور دولة الرعاية—على تبادل الحقوق والواجبات: طاعة القوانين مقابل الحماية والرعاية. وقد أشار بعض الباحثين إلى اتساع القناعة عالميًا بدور الدولة التدخلي عند الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (السيد حسين، 2013، ص. 58).

وفي لبنان، كشفت تجارب تاريخية—منها مرحلة الرئيس فؤاد شهاب—عن اختلالات اجتماعية–اقتصادية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الحر. وتُستحضر هنا نتائج بعثة "إيرفد" الفرنسية وتقاريرها في مطلع الستينيات التي أشارت إلى اختلال توزيع

الدخل وتركزه في بيروت وجبل لبنان، وإلى توسع أحزمة الفقر حول العاصمة (الصليبي، 2008، ص. 106؛ شاهين، 2015، ص. 222).

أما على مستوى الأمن وحماية البلاد من الاعتداءات الخارجية، فتُذكر حوادث بارزة عُدّت مؤشرات على عجز الدولة الدفاعي في فترات معينة، مثل هجوم 28 كانون الأول 1968 على مطار بيروت الدولي وتدمير طائرات مدنية، وكذلك عملية نيسان 1973 في شارع فردان ببيروت وما رافقها من تساؤلات حول أداء الدولة (شاهين، 2015، ص. 224–225).

وبناءً على ما سبق، يمكن فهم كيف أسهم ضعف الدولة الخدماتي والأمني—ولا سيما في المناطق الأكثر تعرضًا للاعتداءات—في صعود أدوار بديلة لبعض القوى الحزبية، ومنها "حزب الله"، في سد بعض الفراغات الاجتماعية والأمنية، خصوصًا في جنوب لبنان (نصر، 2012، ص. 95–96).

3–الأحزاب السياسية

يمكن القول إن التعددية الطائفية في المجتمع اللبناني تقابلها تعددية حزبية مرتبطة بها دينيًا وإيديولوجيًا، وتظهر في تكتلات نيابية أو اصطفافات خارجها. ومن الأحزاب الأقدم تاريخيًا: حزب الكتائب اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي اللبناني (حبيب، 2014، ص. 55–57).

وتعكس هذه التعددية الحزبية التشظي الطائفي، بما يشير إلى علاقة وثيقة بين كثير من الأحزاب ومرجعياتها الطائفية/المذهبية؛ الأمر الذي قد يرجّح الولاء للطائفة على حساب الولاء للدولة، ويعيد تشكيل نظرة المجتمع للفرد بوصفه تابعًا لطائفة قبل كونه مواطنًا. وفي هذا الإطار، يذهب بعض الباحثين إلى أنّ الدين قد يتحول—في حالات بعينها—إلى محدِّد للانتماء السياسي بما يفاقم الانقسامات (الخالدي، د.ت. [بيانات المرجع بحاجة لاستكمال]).

وفي ظل هذه التعقيدات المتعددة—بدءًا من أزمة الهوية الكيانية، مرورًا بخصوصية النظام السياسي، وصولًا إلى التركيبة المجتمعية المتنوعة والمنقسمة—تتزايد احتمالات التوتر والصراع، وقد تمتد في بعض السياقات إلى نزاعات داخلية، ما يجعل دراسة "شرعية المقاومة وسلاحها" مسألة مركبة تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والسياسية والاجتماعية.

4–الدافع الأمني

4–1الحروب اللبنانية وأسبابها

أولًا: الأسباب الداخلية

يمكن تتبّع جذور الأزمة اللبنانية في بداياتها ضمن بنية النظام الطائفي نفسه، وفي أدوار القيادات الطائفية التي تمسّكت بهذه الصيغة ودافعت عنها بوصفها إطارًا يضمن مصالحها الخاصة العائلية والفئوية. وفي هذا السياق، يذهب بعض الباحثين إلى أنّ أهل الحكم يدافعون عن الطائفية لأنها تُجزّئ المجتمع، بينما تُثير "المواطنية" قلقهم لأنها توحّد اللبنانيين حول حقوق عامة مشتركة (شاهين، 2015، ص. 22).

وبهذا المعنى، فإن استمرار النظام السياسي بما يتضمنه من أزمات وثغرات—من دون إصلاح جذري—يُقرأ بوصفه مصلحةً سياسية لزعامات ورثت نفوذها ضمن أنماط إقطاعية–عائلية، ومكسبًا لبعض البنى الطائفية التي أُعيد إنتاجها انتخابيًا بصورة متكررة، عبر خطابٍ يقدّم الزعامات بوصفها "الضامن" لحقوق الطائفة، بما يعزز التبعية لها على حساب الولاء للدولة ومؤسساتها التي يُفترض أن تكون المرجعية العادلة والحامية للمواطنين.

كما أسهمت التحولات الاجتماعية–الاقتصادية والصراع الطبقي في تعميق التوتر، إذ شهد لبنان منذ ستينيات القرن العشرين تصاعدًا في حركات احتجاجية مطلبية، تطورت تدريجيًا إلى قوة سياسية منظمة. ومن المحطات التي يستشهد بها بعض الباحثين "انتفاضة 23 نيسان 1969" التي مثّلت سياقًا ساعد على بروز ما عُرف لاحقًا بالحركة الوطنية (عامل، 1990، ص. 210).

وتأكيدًا على هشاشة النظام واشتداد التوترات الاجتماعية، تُذكر أحداث صيدا المرتبطة بتحرك الصيادين ضد الاحتكار، وما تلاها من استخدام للقوة في مواجهة الاحتجاجات، بوصفها من الوقائع التي قادت إلى تراكب العوامل الداخلية وتصعيدها (عامل، 1990، ص. 210). كما تُعدّ "حادثة عين الرمانة" (13 نيسان 1975) من المحطات المفصلية التي فاقمت الانقسام ودفعت نحو توسّع العنف، حيث قُتل عدد من الركاب الفلسطينيين واللبنانيين في ذلك الحدث وفق ما تذكره بعض المراجع (شاهين، 2015، ص. 247–248).

ملاحظة منهجية: تم الاكتفاء بعينات من الأسباب الداخلية لكونها الأكثر حضورًا في الأدبيات التي اعتمد عليها النص، دون الادعاء بحصر جميع العوامل.

ثانيًا: الأسباب الخارجية

تتداخل العوامل الإقليمية والدولية مع البيئة الداخلية اللبنانية، ويُشار في هذا الإطار إلى آثار نكسة 5 حزيران 1967 وما أعقبها من تحولات في الفعل الفلسطيني المسلح وتزايد حضوره في لبنان، بما أدى إلى مواجهات وتوترات مع مؤسسات الدولة، وانعكس انقسامًا في المواقف اللبنانية بين مؤيد ومعارض للوجود الفلسطيني المقاوم (شاهين، 2015، ص. 211–224).

وازداد هذا الانقسام بعد "اتفاقية القاهرة" عام 1969 التي نظّمت—بحسب قراءات عديدة—بعض أطر العمل الفدائي الفلسطيني انطلاقًا من لبنان، في ظل اعتداءات إسرائيلية متكررة وانتهاكات للسيادة اللبنانية، وما ترتب عنها من خسائر وأضرار مادية وبشرية. وقد أثار ذلك اعتراضًا لدى شرائح لبنانية، في مقابل تمسك شرائح أخرى بدعم القضية الفلسطينية انطلاقًا من اعتبارات قومية ودينية (شاهين، 2015، ص. 211–224).

كما ساهمت أحداث الأردن عام 1970 وما ترتب عليها من انتقال أعداد أكبر من الفدائيين إلى لبنان في زيادة ضغط العوامل الأمنية الداخلية وتفاقمها (شاهين، 2015، ص. 211–224). ويضاف إلى ذلك أنّ الموقع الجغرافي للبنان، بوصفه دولة واقعة بين إسرائيل وسوريا وفي بيئة إقليمية غير مستقرة تاريخيًا، جعله أكثر عرضة لتفاعلات الصراع الإقليمي وتداعياته (مبارك وآخرون، 1999، ص. 14).

وبالنظر إلى التوزع الديموغرافي، فإن جنوب لبنان المحاذي لإسرائيل—حيث حضور كثيف للطائفة الشيعية—كان من أكثر المناطق تضررًا من الاعتداءات، وأكثر ارتباطًا بتطورات العمل الفدائي والقضايا الحدودية، الأمر الذي جعل لبنان ساحة قابلة لتفاقم الأزمات وتحوّلها إلى مشكلات إنسانية واجتماعية وأمنية، ما استدعى محاولات تهدئة وتسويات متكررة لم تصل غالبًا إلى حلول ناجزة (العبد، 2001، ص. 11).

(4-2من دعوات التهدئة إلى تبلور تنظيمات مقاومة

في ظل تصاعد العنف واتساع رقعته، برزت دعوات متعددة لوقف الاقتتال. ومن الشخصيات التي يبرز حضورها في هذا السياق الإمام السيد موسى الصدر، الذي قام باعتصام وإضراب عن الطعام في "الكلية العاملية" بتاريخ 28 حزيران 1975 مطالبًا بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتضامن معه رجال دين وسياسيون من اتجاهات وطوائف مختلفة (شاهين، 2015، ص. 255–256).

وعندما لم تفضِ تلك المبادرات إلى النتائج المرجوة، اتجه الصدر إلى تأسيس "أفواج المقاومة اللبنانية (أمل)"، وقد ربطت بعض القراءات هذا التأسيس بضرورات حماية المجتمع في سياق أمني هش، وبفكرة بناء قدرة اجتماعية–دفاعية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية وتقصير الدولة في أدوارها الدفاعية (رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل، د.ت.، ص. 66، 112؛ طه، 2007، ص. 73). كما تُعرض "أمل" في بعض المراجع بوصفها إطارًا وطنيًا لا يقتصر—من حيث المبدأ—على طائفة بعينها، مع تحديد أهداف عامة أبرزها: مواجهة العدو الخارجي والسعي إلى تغيير الوضع الداخلي القائم (نصر، 2012، ص. 168).

ويُشار في بعض الكتابات إلى أنّ تأسيس الجناح العسكري لحركة "أمل" مثّل أحد المقدمات التي سبقت لاحقًا تبلور قوى مقاومة أخرى في الثمانينيات ضمن سياقات الاحتلال والصراع، مع اختلافات بنيوية وسياسية بين التنظيمات التي تشكلت (الجزيرة نت، 2024؛ فرانس 24، 2024).

(4-3الحروب الإسرائيلية وتطور الصراع مع حزب الله

يرتبط تطور الصراع مع إسرائيل بعوامل متداخلة، منها: الموقع الجغرافي للبنان، ووجود لاجئين فلسطينيين منذ 1948، واتفاقية القاهرة 1969 وما تبعها من نشاط فدائي، فضلًا عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية. وفي سياق الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982، تشكلت مجموعات مقاومة متعددة انخرط بعضها لاحقًا في إطار "حزب الله"، الذي أعلن بيانه التأسيسي عام 1985، مع إشارة واضحة في ذلك البيان إلى الالتزام بمبدأ "ولاية الفقيه"، كما تذكر بعض المصادر الصحفية والتحليلية (الجزيرة نت، 2024؛ فرانس 24، 2024).

وبحسب العرض الذي تقدمه بعض التقارير الصحفية، يمكن رصد محطات رئيسية في مسار الصراع، من أبرزها: تطور العمليات ضد الوجود الإسرائيلي في الثمانينيات، ثم مرحلة "تفاهم نيسان" عام 1996 الذي تضمن—وفقًا لما هو متداول—

التزامًا بعدم استهداف المدنيين تحت إشراف آلية متابعة، ثم انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000، فحرب تموز 2006 التي استمرت 33 يومًا (ماسي، 2024).

ومع اندلاع حرب غزة في أعقاب عملية 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت الجبهة اللبنانية–الإسرائيلية تصعيدًا تدريجيًا، وسط تحذيرات متكررة من احتمال توسع المواجهة. وقد ناقش المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات احتمالات التصعيد وأطره ومساراته الممكنة في تقدير موقف صدر عام 2024 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

وانطلاقًا من هذا السياق التاريخي، تُطرح في الأدبيات المحلية مسألة "فعالية القوة الرادعة" ودورها في التأثير على قواعد الاشتباك والتفاوض وبعض الملفات السيادية (مثل الحدود البحرية)، وهي مقاربة تُستخدم أحيانًا لتفسير استمرار الجدل حول شرعية سلاح المقاومة ووظيفته في البيئة اللبنانية.

سلاح المقاومة بين الشرعية والحصرية

1- الإطار القانوني

1-1القانون اللبناني

قبل استعراض الأطر القانونية، تجدر الإشارة إلى أنّ مسألة انتشار السلاح خارج إطار الدولة تُعدّ من القضايا المعقدة التي واجهت الدولة اللبنانية منذ عقود، بالنظر إلى تداخل العوامل الداخلية والإقليمية والأمنية والسياسية. وفيما يخص سلاح المقاومة تحديدًا، يبرز سؤال مركزي: هل يكتسب هذا السلاح شرعية قانونية داخلية أم أنّ المبدأ الدستوري والقانوني يتجه نحو حصرية السلاح بيد الدولة؟

أ) وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)

تؤكد وثيقة الوفاق الوطني على بسط سلطة الدولة تدريجيًا على كامل الأراضي اللبنانية عبر مؤسساتها وقواتها الذاتية، كما تنص على حل الميليشيات وتسليم أسلحتها ضمن آجال محددة بعد استكمال الاستحقاقات الدستورية والتنفيذية ذات الصلة (وثيقة الوفاق الوطني، 1989).

ب) قانون الدفاع الوطني

يركز قانون الدفاع الوطني على تعزيز قدرات الدولة لمقاومة الاعتداءات وضمان السيادة وسلامة المواطنين، ويعطي الجيش مهامًا واضحة للمحافظة على الأمن عند تعرض البلاد لتهديدات تمس سلامتها أو مصالحها (قانون الدفاع الوطني اللبناني، د.ت.، المواد 1 و4).

وبناءً على القراءة الحرفية لهذه النصوص، يذهب اتجاهٌ قانوني إلى أنّها تميل إلى ترسيخ حصرية السلاح بيد الدولة، وتضع قرار الحرب والسلم ضمن صلاحيات المؤسسات الشرعية.

1-2القانون الدولي

من جهة أخرى، يقر ميثاق الأمم المتحدة بحق الدفاع عن النفس في المادة (51)، سواء بصورة فردية أو جماعية، إلى حين اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين (الأمم المتحدة، 1945). كما يقر الميثاق في المادة (2/1) بمبدأ تقرير المصير وتنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب (الأمم المتحدة، 1945).

وفي ضوء هذه المبادئ، تُقدَّم في بعض الأدبيات مقاربة ترى أنّ مقاومة الاحتلال قد تُفهم ضمن إطار حق الشعوب في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال، شريطة مراعاة القيود التي يضعها القانون الدولي الإنساني وقواعد النزاعات المسلحة. وعليه، تتقاطع إشكالية "الشرعية" في الحالة اللبنانية بين منطق "حصرية السلاح" في القانون الداخلي، ومنطق "مقاومة الاحتلال/الدفاع" في بعض القراءات المرتبطة بالقانون الدولي، وهو ما يجعل المسألة مركبة وليست أحادية المصدر.

القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقر بمشروعية المقاومة وفيها القرار رقم 2625 (1970): الذي " يقر بحق الشعوب التي تحرم من تقرير المصير في إستعادته بجميع الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح . " والقرار رقم 3314 (1974) الذي " يؤكد أن مقاومة الإحتلال الاجنبي ليست عدوانا بل ممارسة مشروعة لحق تقرير المصير . " ... (صباح الخير، 2025، 22 أغسطس)

ومقابل ذلك هناك قرارات أممية ساهمت بشكل أو بآخر بتعزيز دور المقاومة في تحرير الارض ، وإضفاء شرعية سياسية وتبريرا لنشاطها الميداني ولبقائها في لبنان ما يعرف بالقرار 425 (1978) ، القاضي بإنسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الاراضي اللبنانية التي أغتصبت فى قبله.
ولكن العدو الإسرائيلي حينها لم يكترث لتنفيذ ذلك القرار ، إلى ان تحقق ذلك الإنسحاب ب 25 أيار من العام 2000 ، وذلك تحت ضغط ضربات المقاومة ، التي أثبتت بأنها قوة فاعلة ، وضرورة وطنية رادعة . (الأمم المتحدة، 2000، 22 مايو)

ولكن في الوقت نفسه ، هناك قرارات قضت بحصرية سلاح المقاومة بيد الدولة اللبنانية، ومنها القرار الاممي رقم 1701 (2006) الذي صدر عن مجلس الأمن في فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان ، ما عرف بحرب تموز (2006) ، والذي قضى بوقف الاعمال العدائية لتلك الحرب بين حزب الله و"إسرائيل " بشكل كامل.
وضمن صيغة وترتيبات أمنية معينة ولقد جاء في إحدى بنوده : " التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف – الذي أنهى الحرب الاهلية في لبنان – والقرارين 59 15 (2004) و 1680 (2006) والتي تطلب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان ، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية . " (الأمم المتحدة، 2025، 2 أكتوبر)
وعليه أقر مجلس الوزراء في حكومة القاضي نواف سلام الحالية فى 5 آب 2025 ، قراراً وزارياً لإستكمال وتنفيذ ما ورد في إتفاق الطائف ، يقضي بحصر السلاح بيد الدولة دون سواها، بما فيها سلاح حزب الله ، وتكليف الجيش اللبناني بهذه المهمة . (الأناضول، 2025، 29 أغسطس)

وبناءا لما تقدم تحت عنوان الإطار القانوني للمقاومة يمكن أن نستنتج ، بأن ليس هناك مبررات قانونية دائمة لمشروعية المقاومة ، بإستثناء مسألة الدفاع عن النفس المشروعة حقوقيا في النصوص القانونية الدولية ، وذلك في حالة الاعتداء أو بقاء الاحتلال من دولة أجنبية والتي تنتهي مع زوالهما.
ويمكن القول إن القرار الاممي (1701) الذي صدر في أغسطس / آب 2006 يعود إلى الواجهة السياسية مجدداً ، حيث ورد في صحيفة الشرق الاوسط من خلال موقعها الالكتروني بتاريخ 22 / يوليو / 2025 ، لكلمة ألقاها رئيس الحكومة الحالية القاضي نواف سلام خلال زيارته للمجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي ، ومما جاء فيها بهذا الشأن أنه " لا يمكن تحقيق الإستقرار في لبنان طالما إستمرت الإنتهاكات الإسرائيليه وبقي الاحتلال قائماً لأجزاء من أرضنا وأسرانا في سجون العدو ، من هذا المنطلق نكثف الضغوط السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار" ... (1701)
وقال أيضا أنه " في موازاة ذلك، تواصل الدولة إنسجاماً مع إتفاق الطائف، وبيان حكومتنا الوزاري جهودها لبسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها بقواها الذاتية ، بهدف حصر السلاح في يدها وحدها . " (الشرق الأوسط، 2025، 22 يوليو)

مما يعني بأن وجود السلاح خارج إرادة الدولة وسلطتها يعد إ نتقاماً لسيادتها ، بغض النظر عن الجهة التي تمتلك هذا السلاح ، وسبب وجوده وأهدافه وبالتالي هو إسقاط لمشروعية المقاومة وسلاحها.

1- 3 الإطار السياسي:

وبعد الغوص في بعض المحددات القانونية للمقاومة لجهة منحها الشرعية القانونية ، أو لاسقاطها عنها. لا بدّ لنا أن نعود إلى الجانب السياسي في هذا المضمار، ما يوجب التطرق إلى خطابات القسم لبعض روساء الجمهورية اللبنانية من الذين تزامنت عهودهم مع المقاومة منذ نشأتها عام 1982.

1-4خطابات القسم:

بداية يمكن القول بأننا لسنا في وارد أن نستذكر كل العهود بل يمكن الاكتفاء ببعضها فقط بداعي توضيح المسألة والإضاءة على الانقسام السياسي الحاصل حولها والإتيان ببعض النصوص الرسمية التي تظهر حقيقة مشروعية المقاومة من عدمها في الجانب السياسي والتي من ضمنها خطابات القسم.

- عهد الرئيس إميل لحود(2007 – 1998)

من جملة ما قاله في هذا الخطاب وله صلة في موضوع المقاومة وسلاحها ما مفاده " فمن على هذا المنبر أحيي الصامدين والمقاومين أحياء و شهداء والداعمين لجيشهم في مواجهة الإحتلال الاسرائيلي ، وإليهم أقول إن القضية الوطنية الكبرى هي أنتم ، وإزالة الإحتلال عنكم . " (القصيفي، 2018، 3 نوفمبر)
وعليه يمكن تفسير تلك الكلمات ذات الصلة بالمقاومة والمقاومين ، بأنها بيان رسمي صادر عن سلطة رسمية يقضي بمنح الثقة والمشروعية للمقاومه ولسلاحها، وتأكيد إضافي على نشاطها وكفاحها الوطني الشريف.

- عهد الرئيس جوزاف عون(... 2025)

وكذلك في هذا العهد الحالي المتمثل بالرئيس جوزاف عون ، يمكن ان نذكر ما له صلة بالمقاومة هو تأكيده على " حق الدولة في إحتكار السلاح " وكذلك تأكيده " على تفعيل عمل القوى الامنية كأداة أساسية لحفظ الأمن وتطبيق القوانين . كما سنناقش إستراتيجية دفاعية كاملة على المستويات الدبلوماسية، والإقتصادية ، والعسكرية، بما يمكن الدولة اللبنانية من إزالة الإحتلال الإسرائيلي وردع عدوانه . " (النشرة، 2025، 9 يناير)
وهذا ما يمكن تفسيره، بأن كل سلاح خارج إرادة وسلطة الدولة ، يعتبر سلاح غير شرعي . وبالتالي هذه إشارة إلى نزع صفة المشروعية عن المقاومة ، حتى في فترة الإحتلال الإسرائيلي . بمعنى آخرأن حق إحتكار السلاح ، هو للدولة فقط وكذلك واجب الدفاع عن الوطن.

2-1 البيانات الوزارية:

لقد جاءت البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة بدءاً من العام 1989 لغاية العام 2021 ، أي منذ توقيع وثيقة الوفاق الوطني ومن رحمها وفحواها متبعة التقليد نفسه لجهة حق لبنان حكومة وشعباً ومقاومة في الدفاع عن أرض الوطن وحماية أهله وشعبه وتحرير ما تبقى من الاراضي المحتلة من قبل العدو الإسرائيلي، ومن جملة تلك البيانات وأوضحها فيما يتعلق بالمقاومة وسلاحها.

- بيان حكومة الرئيس سليم الحص الذي تمت تلاوته بتاريخ 1989/11/26
ومما جاء فيه " تحرير الارض من الإحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، بكل الوسائل المتاحة ، لاسيما دعم المقاومة الباسلة والإصرار على المطابة بتنفيذ القرر رقم 425 الصادر عن مجلس الامن ، والقاضي بالإنسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من الاراضي اللبنانية" ...
- بيان حكومة الرئيس نجيب مقاتي والذي تمت تلاوته بتاريخ 2005/4/26 حيث جاء فيه " (٠٠٠) كما وتعتبر الحكومة أن المقاومة وسلاحها هما تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه وكرامته في مواجهة الإعتداءات والتهديدات والاطماع الإسرائيلية ,من أجل إستكمال تحرير الارض اللبنانية" ...
- بيان حكومة الرئيس فؤاد السنيورة والذي تمت تلاوته بتاريخ 2008/8/8
ومما ذكر فيه " حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير أو إسترجاع مزارع شبعا، وتلال كفرشوبا، والجزء اللبناني من قرية الغجر المحتلة (٠٠٠)
إلتزام الحكومة بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1701 بمندرجاته كافة (...) العمل على وضع إستراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان ... " (النهار، 2025، 11 فبراير)

نستنتج من خلال تلك البيانات المدرجة أعلام بأنها تدعم المقاومة وتتشرَّع سلاحها من أجل الدفاع عن لبنان ولتحرير ما تبقى من أراضيه المحتلة. وتؤكد أيضا على ضرورة إحتضان تلك المقاومة من قبل الجيش والشعب ليشكلا معا قوة دفاعية متماسكة بيد الدولة اللبنانية التي عليها وضع خطة وطنية عسكرية شاملة بهدف حماية لبنان والدفاع عنه، وبهدف تثبيت مشروعية المقاومة للغاية نفسها.

ولكن الحكومة الحالية التي يرأسها القاضي نواف سلام ، أتى بيانها الوزاري الذي تمت تلاوته بتاريخ 2025/2/25 بصورة مغايرة للتقليد السابق حيث جاء فيه : " وتلتزم الحكومة وفقا لوثيقة الوفاق الوطني المقرة في الطائف بإتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي ، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها بقواها الذاتية حصرا ونشر الجيش في مناطق الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا ، وتؤكد حق لبنان في الدفاع عن النفس في حال حصول أي إعتداء وذلك وفق ميثاق الامم المتحدة ونعمل على تنفيذ ما ورد في خطاب القسم للسيد رئيس الجمهورية حول واجب الدولة في إحتكار حمل السلاح. وإننا نريد دولة تمتلك قرار الحرب والسلم (٠٠٠) إن الدفاع عن لبنان يستدعي إقرا ر إستراتيجية أمن وطني على المستويات العسكرية ، والدبلوماسية، والإقتصادية " (لبنان 24، 2025، 5 فبراير).

وعليه يمكن ان نستنتج من هذا البيان أعلام بأنه تحول نوعي عن مسار بيانات الحكومات السابقة لجهة التشديد على حق الدولة في إحتكار السلاح، والدفاع عن الوطن بقواها الذاتية دون سواها . وبالتالي هذا يفسّر بأنه إنتزاع للمشروعية عن المقاومة وسلاحها.

ويمكن القول أيضاً بأن هناك تمازج بالآراء بين ما ورد في خطاب القسم للرئيس جوزاف عون وماجاء في البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام لجهة المقاومة وسلاحها ، بحيث إن آراء الطرفين أتت متقاربة لجهة رفع الغطاء الشرعي عن المقاومة وتحديدا مسألة " سلاحها " ، الذي أصبح في الآونة الاخيرة موضع نقاش وإنقسام حاد محلي ، وإقليمي، ودولي ، نتيجة لدواعي أمنية وعوامل سياسية ، ومتغيرات وتحولات إستراتيجية حصلت وتحصل في منطقة الشرق الاوسط.

2-2 **الانقسام الداخلي:**

كنا قد ذكرنا سابقا في هذا البحث ان من مالات اتفاق القاهرة ان إنقسم اللبنانيون بين مؤيد له وهم من المسلمين، ومعارض من المسيحين. وكان هذا الانقسام احد الاسباب الرئيسية لافتعال الحرب الاهلية في 1975، الى ان انتهت بحوار وطني تسووي حصل في مدينة الطائف ،ادى الى انبثاق وثيقة الوفاق الوطني والتي جاء في إحدى بنودها حصرية السلاح بيد الدولة دون سواها.

ولكن هذا المشهد الانقسامي حيال سلاح المقاومة الفلسطينية، تجدد حيال سلاح المقاومة"حزب الله" الذي احتفظ بسلاحه على اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، وبعد انسحاب الجيش الاسرائيلي عام 2000 الامر الذي اثار الشكوك لدى بعض اللبنانيين. لاسيما بعد دخول حزب الله المعترك السياسي عبر تمثله في عدد من المقاعد الوزارية والنيابية ، الامر الذي اعطاه زخما شرعيا لاستمرار نشاط المقاومة والاحتفاظ بسلاحها ، خاصة مع وجود مناطق وقرى لبنانية ما زالت تحت الاحتلال الاسرائيلي. (دهشة، 2025، 13 أغسطس)
بالإضافة إلى أسباب أخرى منها الطابع الطائفي للمقاومة ,كونها محصورة فقط بالطائفة الشيعية ما يعطها صبغة غير وطنية أو ليست بمحل إجماع وطني لأسباب عدة أيضا ، منها إستخدام حزب الله لسلاحه في الداخل اللبناني ما عرف بأحداث 7 ايار 2008. (الخنادق، 2023، 8 مايو)

علما ان حزب الله إفتعل تلك الحرب الداخلية بحسب ما ورد من معلومات لدى البعض بأن هناك خطة خارجية بالإشتراك مع الداخل تقتضي بتفكيك شبكة الاتصالات لدى حزب الله.
وكذلك ثمة من يقول "سواء أكان سلاح حزب الله مستخدماً في داخل لبنان أم ما لا أوكان يقاتل في الخارج لحساب "الولي الفقيه "فهما ليسا في علاقة جدلية بل ينتميان أحدهما الآخر ويتكاملان "، عازياً ذلك إلى العلاقة بين حزب الله وايران بشقيها السياسي والعقائدي بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لايران في منطقة الشرق الاوسط وصولا الى قيادة العالم الاسلامي تحت مظلة وقيادة" الولي الفقيه". (سنو، 2022، ص. 148)

ومن أسباب الانقسام بين اللبنانيين حول شرعية المقاومة وسلاحها هو إمتلاك المقاومة لقراري الحرب والسلم دون علم الدولة أو الاخذ برأيها،علما بأن تلك القرارات سيادية مرتبطة بالدولة فقط ، وإمتلاكها أيضا لترسانة عسكرية نوعية وثقيلة. وتلك أيضاً مسالة سيادية مرتبطة بالقوى العسكرية التابعة للدولة وتحديدًا الجيش البناني ، وثمة من يشير إلى ذلك الامر عما ورد في كتاب لجامعة العربية بأن "الملكية الحصرية للسلاح الثقيل هومن عناصر السيادة"(جامعة الدول العربية، 1963، ص. 40)
وهناك أسباب أخرى لذلك الإنقسام الحاصل، ولكننا لسنا في وارد احصائها.
وبناءً لما تقدم تحت عنوان الإطار السياسي للمقاومة يمكن ان ستنتج بأن الغطاء السياسي للمقاومة قد يمنحها شرعية للقيام بأي نشاط ضد الإحتلال الإسرئيلي، أو أي إعتداء من قبله على الاراضي اللبنانية ولكن هذه السمة الشرعية للمقاومة لا يمكن أن تكون بصورة دائمة أيضا، إلا إذا ان هناك غطاء قانونيا رسمياً نتيجة لإجماع وطني وحكومي حيال تلك المشروعية.
وبالتالي لكي تنال المقاومة تلك المشروعية الدائمة، لا بدّ أن يتوفر الغطاء السياسي والقانوني معا أو بمعنى آخر ان يكون هناك اجماع وطني حولها. والعكس هوالصحيح ، لإسقاط المشروعة يجب إلغاء الغطاء السياسي والقانوني عنها.

الخاتمة•:

وتأسيا لما ورد في هذا البحث نستنتج بأن قضية المقاومة ومشروعيتها تعتبر من المسائل الوطنية الهامة والحساسة والمصيرية ، وموضع نقاش وإنقسام حاد بين اللبنانين بجميع أطيافهم ومكوناتهم وساستهم ليس في الداخل اللبناني فحسب بل يمتد إلى خارج حدود الوطن إقليمياً ودوليا نظراً لاعتبارات – أمنية، وتغيرات وتحولات استراتيجية إقليمية ودولية، ويمكن القول أيضا إن الإنقسام المجتمعي حول شرعية المقاومة أظهرته تلك المواقف السياسية لاسيما في خطابات القسم لرؤساء الجمهورية اللبنانية التي جاءت متباينة في فترات زمنية مختلفة وكذلك البيانات الوزارية لرؤساء الحكومات اللبنانية.
وبعد تحليلنا لهذا الإنقسام الداخلي الحاصل لقضية المقاومة بين مؤيد أو معارض لها وتعمقنا اكثر في جذور أسبابه تبين لنا أن جذور هذا الإنقسام عائدة لطبيعة وخصوصية المجتمع اللبناني ذات التركيبة الهوياتية المعقدة والمتعددة الإنتماءات والممتدة إلى خارج حدود الوطن والمختلفة بالثقافة وبالتوجه السياسي
بالإضافة لطبيعة النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية المسبب الرئيسي للإنقسامات الحاصلة في المجتمع اللبناني
أما بالنسبة للفرضيات التى طرحت في هذا البحث عملنا على التحقق من صحتها وقد جاءت على الشكل التالي:
الفرضية الاولى: " الطابع الطائفي للمقاومة يجعلها منتقصة الشرعية " يمكن القول بأن طبيعة المجتمع البناني ذات الهويات الثقافية والسياسية المتباينة أظهرت لناصحة تلك الفرضية (مسرة، 2025، 19 يوليو)
الفرضية الثانية: "غياب دور الدولة في تحرير الارض، يعزز من دور المقاومة ويمنحها الشرعية". تبين لنا بأن ضعف

قدرات الدولة العسكرية هو عامل أساسي لوجود المقاومة ولتفعيل نشاطها ضد العدوان الإسرائيلي، وبالتالي هذا تاكيد لصحة تلك الفرضية

الفرضية الثالثة : "الطابع الايدولوجي والعقائدي للمقاومة وإرتباطها بالخارج، يلغي شرعيتها في الداخل"، ولقد تأكدنا من صحة تلك الفرضية من خلال بعض الاراء المناوئة للمقاومة، والتي اعتبرتها بأن لها إرتباط بالخارج وتحديدا بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بسما سيمى " بولاية الفقيه."

الفرضية الرابعة :"رفع الخطاء السياسي والقانوني لدور المقاومة في تحرير الارض حتى مع بقاء الإحتلال يفقدها الشرعية " تبين لنا فى خلال مدرجات هذا البحث الغطاء السياسي والقانوني عاملان أساسيا لتحديد مشروعية المقاومة من عدمها وهذا تأكيد لصوابية الفرضية وصحتها

الفرضية الخامسة : "قرار الدولة بحصرية السلاح يلغي شرعية الجناح العسكري للمقاومة." وهنا يمكن القول بان قرار الدولة بحصرية السلاح هو بمثابة رفع الغطاء القانوني عن شرعية سلاح المقاومة وان صدور هذا القرار مع عدم وجود غطاء سياسي من خطاب القسم والبيان الوزاري لهذا العهد كما كان يحصل في العهود التي تلت، يعتبر كمصادقة حكومية من الناحية السياسية والقانونية، لعدم مشروعية سلاح المقاومة.

- الفرضية السادسة :دد الإجماع الوطني حول دور المقاومة في شرير الارض والدفاع عا ، سمعها الشرعية ٢ القد أخرت المواقف السياسية الاخيرة التي بانت في خطاب القسم ، والبيان الوزاري لهذا العهد (٢٠٢٥) والتي تلفي دور المقاومة وسلاحها الذي يجب أن يكون حكراً للدولة اللبنانية بحس وروده والتي عليها واجب الدفاع عن الوطن بحواها الذاتية دون سواها دقيقة هذا الإنقسام حول شروعية المقاومة وأخيرا قد يكون الحل لذلك الجدية القائمة بين الشرعية والحصرية كهذا السلاح إلذهاب إلى سة صوار وطني والاشفاق حول إشتراتية رفاعية تؤمى مصرية النام البد الدولة مرجمة وتتشرّع هذا السلاح فى جهة أخر بناء على تلك الإستنتاجات وعلى ضود نتائج تلك الفرضيات نقترح التوصيات التالية:
- تشكيل لجنة موار وطني يبحث بعدة مطايا منها.
- حل مسألة سلاح المفاومة من خلال الشوصل لوضع خطه إشرايمية للدفاع عن الوطى وحمايته
- نزع السلاح غير الشرعي من كامل الاراضي اللنانية الإستعادة سيارة الدولة وفرض هيبتها
- العمل على شييد لنان وجاده عن الصراعات المحيطة به.
- العمل على تفزيز هدرات الدولة الإقتصادية والمالية والعكر ٤م..
- العمل على بناء دولة مدنية، قائمة على مبدأ المواطنة.

المراجع:

- آل عيسى، ن. ح .(2025) .*أزمة الهوية الوطنية وأثرها على النظام السياسي في لبنان* .صدى العلوم. (تم الاطلاع في 26 أكتوبر 2025).
- الأناضول. (2025، 29 أغسطس) .*مجلس الوزراء اللبناني يعقد جلسة في 5/سبتمبر لمناقشة حصر السلاح*.
- الأمم المتحدة .(1945) .*ميثاق الأمم المتحدة*.

- الأمم المتحدة. (2000، 22 مايو) .*تقرير الامن العام عن تنفيذ قراري مجلس الامن 425 (1978) و 426.(1978)*
- الأمم المتحدة. (2025، 2 أكتوبر) .*مقال توضيحي: ما هو قرار مجلس الامن رقم 1701 ؟*.
- العبد، ع .(2001) .*لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل* (الطبعة 1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- عامل، م .(1990) .*النظرية في الممارسة السياسية: بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان* (الطبعة 2). دار الفارابي.
- فرانس 24. (2024، 25 سبتمبر) .*حزب الله اللبناني: النشأة والجذور والصراع مع إسرائيل.(1/2)*
- الخنادق. (2023، 8 مايو) .*٧ أيار :يوم مجيد لن ينساه اللبنانيون*.
- خليفة، ع .(2009) .*وطن بلا مواطنين* .دار الفارابي.
- دهشة، ن. (2025، 13 أغسطس) .*لبنان يعيد رسم معادلة السلام خارج الدولة*.
- رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل. (د.ت.) .*محاضرات سماحة الإمام القائد السيد موسى الصدر*.
- سلامة، غ.، وآخرون .(2005) .*المجتمع والدولة في الوطن العربي* .مركز دراسات الوحدة العربية.
- سنو، ع. ا .(2022) .*دولة لبنان الكبير 1920–2021 إشكاليات التعايش والحياد والمصير* (ط. 1). دار المشرق.
- صباح الخير. (2025، 22 أغسطس) .*قرار نزع سلاح المقاومة بمنظار القوانين الدولية*.
- الصليبي، ك .(2008) .*تاريخ لبنان الحديث* .دار النهار للنشر.
- السيد حسين، ع .(2013) .*المواطنة: أسسها وأبعادها* .دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية.
- السيد حسين، ع .(2014) .*لبنان والدولة المرجوة* .الجامعة اللبنانية.
- الشرق الأوسط. (2025، 22 يوليو) .*سلام يؤكد تكثيف الضغوط السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار (1701) شدد على ان الإستقرار لا يتحقق مع استمرار الانتهاكات الاسرائيلية*.
- شاهين، إ .(2015) .*التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي: لبنان السلطة ولبنان الشعب* (الطبعة 1). دار الفارابي.
- طه، غ. ف. (د.ت.) .*هوية لبنان (عند الكيانيين–القوميين–الإسلاميين)* .المركز الإسلامي للدراسات الفكرية.
- طه، غ. ف .(2007) .*النهوض الحضاري في فكر الإمام موسى الصدر* (الطبعة 1). معهد المعارف الحكمية.
- قرم، ج .(1998) .*تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة* (الطبعة 3). دار النهار للنشر.
- قانون الدفاع الوطني اللبناني. (د.ت.) .*قانون الدفاع الوطني (المواد 1 و4)*.
- القصيفي، م. (2018، 3 نوفمبر) .*خطاب قسم اميل لحود– الرئيس الحادي عشر بعد الاستقلال*.
- غليون، ب .(2012) .*المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- لبنان 24. (2025، 5 فبراير) .*النص الكامل للبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام*.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024، 4 يوليو) .*المواجهة بين حزب الله وإسرائيل واحتمالات اندلاع حرب شاملة*.
- مبارك، و.، وآخرون .(1999) .*بناء المواطنية في لبنان: وقائع الندوة الدولية (11–12 تموز 1997)* .منشورات الجامعة اللبنانية الأميركية.
- ماسي، س. (2024، 25 سبتمبر) .*حزب الله وإسرائيل: تواريخ أساسية في صراع تجاوز أربعة عقود* .الجزيرة نت.
- نصر، س .(2012) .*سوسيولوجيا الحرب في لبنان: أطراف الصراع الاجتماعي والاقتصادي 1970–1990* (الطبعة 1). دار النهار للنشر.

- النشرة. (2025، 9 يناير) .*الرئيس عون اكد في خطاب القسم حق الدولة باحتكار حمل السلاح اتعهد باعادة اعمار ما دمرته اسرائيل*.
- النهار. (2025، 11 فبراير) .*البيانات الوزارية 1989-2021 من حق لبنان شعبه وجيشه ومقاومته الى حق المواطنين في المقاومة...فماذا الان؟!*.
- وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) .(1989) .*وثيقة الوفاق الوطني اللبناني*.
- الجزيرة نت. (2024، 3 أكتوبر) .*حزب الله: حركة مقاومة خرجت من رحم الحرب الأهلية اللبنانية*.
- تقي الدين، س .(1992) .*تحولات المجتمع والسياسة* .دار الحداثة.
- حبيب، ك .(2014) .*لبنان الهدنة بين حربين* (الطبعة 1). المؤسسة الحديثة للكتاب.
- مسرة، إ. (2025، 19 يوليو) .*و تسخيف وتلوث : سلاح غير شرعي او استعادة لبنان الدولة؟*.